

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ التي وجهها إليّ معالي السيد رابي نماليو، وزير الخارجية والمهجرة في بابوا غينيا الجديدة، بخصوص عملية السلام في بوغانفيل، وإلى الطلب الوارد فيها والمتصل بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل (انظر المرفق).

ومنذ انعقاد آخر جلسة لمجلس الأمن في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، أفادت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل بأن الأطراف حققت مزيداً من التقدم في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان المقاتلون السابقون قد دمروا ٦٥١ ١ قطعة سلاح أي ٨٥ في المائة من الأسلحة التي وُضعت في حاويات. وقد أكملت ست من مقاطعات بوغانفيل العشر الآن برنامج التخلص من الأسلحة. ولا تزال البعثة تتلقى طلبات للإشراف على عمليات وضع الأسلحة في حاويات في ما يسمى بـ "المنطقة المنوعة".

ومن المنتظر أن يتخرج خمسون شرطياً جديداً في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤ ويلتحقوا بقوة شرطة بوغانفيل التي زُودت بزِيٍّ خاص بها. ومن شأن النشر المتوقع لتسعة عشر من أفراد الشرطة الاتحادية الأسترالية في بوغانفيل أن يسهم في تعزيز أعمال الشرطة في الجزيرة.

وقد أوشكت اللجنة الدستورية لبوغانفيل على وضع الصيغة الثالثة والنهائية للدستور. وأبدت اللجنة عزمها على إنجاز مهمتها بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن تقر الجمعية التأسيسية لبوغانفيل الدستور في منتصف شهر تموز/يوليه، وأن توافق عليه حكومة بابوا غينيا الجديدة بعد ذلك بوقت قصير. وسيكون ذلك بدوره إيذاناً ببدء الاستعدادات لانتخاب أول حكومة لبوغانفيل تتمتع بالاستقلال الذاتي. وقد أعلنت حكومة



بابوا غينيا الجديدة التزامها الراسخ بتعبئة الموارد اللازمة لإنجاز العملية الانتخابية. وتنوي الأطراف إجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

وابتداء من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة الإصلاح التي يضطلع بها في الجزيرة، بتشاور وثيق مع البعثة، على الحكم الرشيد وتأمين مصادر الرزق المستدامة. وفي غضون ذلك، وفرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مواد تعليمية لـ ٦٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية في العديد من قرى بوغانفيل، بما في ذلك "المنطقة الممنوعة". وقد عملت البعثة على تسهيل أنشطة اليونيسيف عن طريق توفير الحيز المكتبي والدعم السوقي لمدير برنامج اليونيسيف الذي عُين محليا.

وبالنظر إلى التقدم المشار إليه أعلاه وإلى الدور الحاسم الذي تؤديه البعثة في بناء الثقة بين الأطراف، وكذلك ضرورة وجودها لإكمال المهام المتبقية من ولايتها، كما تفيد بذلك الرسالة المرفقة الواردة من وزير الخارجية، فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل لمدة ستة أشهر أخرى، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية والمهجرة في بابوا غينيا الجديدة

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

يشرفني أن أبلغكم بخالص تقدير بابوا غينيا الجديدة، باسم جميع الأطراف، لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم مستمر لعملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. ونحن ممتنون للموافقة التي صدرت عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والترتيبات التي وضعتها سعادتكم لبقاء البعثة ومساعدة عملية السلام على الصعيد الميداني.

وكما تدركون سعادتكم، فإن تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام يمضي في طريقه قدما.

وإدراكا من بابوا غينيا الجديدة لأنه لا تزال ثمة خطوات هامة يتعين إتمامها وتحديات محتملة يلزم تذليلها، فإنها تطلب من ثم موافقة سعادتكم وموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على بقاء البعثة ومواصلة أدائها للمهام المحددة في رسالة سعادتكم المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وستُنجز المسؤوليات المقترنة بهذه المهام عندما تُنتخب حكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي. ولذا، فإن انتخاب حكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي يمثل هدفا واضحا في هذا الصدد وميقاتا طبيعيا لمغادرة البعثة.

وقد وُضع الموجز التالي للحالة الراهنة وتحديات المستقبل الممكن تحديدها حسب ترتيب المهام الواردة في رسالة سعادتكم المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣:

(أ) اللجنة الاستشارية لعملية السلام

ما زالت البعثة ترأس اللجنة الاستشارية لعملية السلام، التي تمثل الوسيلة الرئيسية المتفق عليها للاتصالات والمشاورات المنتظمة بين جميع أطراف اتفاق بوغانفيل للسلام، خاصة تلك التي تضم جماعات المقاتلين السابقين الرئيسية. وسيظل الحال كذلك إلى أن تُنتخب حكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي.

وبموجب خطة التخلص من الأسلحة التي تضمنها اتفاق بوغانفيل للسلام، ستلقى اللجنة الاستشارية لعملية السلام تقرير البعثة عن النتائج التي توصلت إليها إن طلب أي طرف من الأطراف إلى البعثة "التحقق من مدى امتثال الأطراف لتسليم الأسلحة، ومما إذا

كان مستوى تأمين الأسلحة يهيباً حالة تسمح بإجراء الانتخابات، والتصديق على صحة ذلك“.

(ب) التخلص من الأسلحة وتدميرها

ما زالت البعثة تقوم بدور حيوي في تنفيذ الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة، بما في ذلك توعية الجمهور، وتخزين الأسلحة في المرحلة الثانية، وتدمير الأسلحة. ويتجاوز مجموع الأسلحة المدمرة حالياً نسبة ٨٠ من الأسلحة التي وضعت في حاويات.

ويجري تسليم أسلحة إضافية؛ وبدأت استعادة الأسلحة التي سبق أن أخرجت من الحاويات في عام ٢٠٠٣ لوضعها في مخازن آمنة وتدميرها؛ وبدأ المقاتلون السابقون في ما تبقى من ”المنطقة الممنوعة“ ينضمون إلى هذه العملية. وقد تم الآن تدمير الأسلحة في خمس من مقاطعات بوغانفيل وجزر بوكا العشر. ومن المقرر تنفيذ مزيد من عمليات تدمير الأسلحة.

كما أن البعثة تعمل مع قادة الفصائل لتشجيع المقاتلين السابقين في المقاطعات الأخرى على المضي قدماً في تدمير أسلحتهم في أقرب فرصة ممكنة من الناحية العملية، ولتجاوز امتناع البعض من المقاتلين السابقين في جنوب بوغانفيل عن تدمير أسلحتهم.

(ج) إعداد الدستور المقترح لحكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي

بالرغم من أنه ليست للبعثة أي مسؤوليات في ما يتعلق بإعداد الدستور المقترح لحكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي، فهي تواصل تشجيع الأطراف على إحراز تقدم، وإيلاء ما يجب من الاهتمام لقضايا حيوية مثل الموارد المالية والبشرية التي يُرجح أنها ستتوفر لتسخيرها.

وقد انتهت الآن المشاورات، بما في ذلك الاجتماعات وتبادل الأفكار بشأن المشروع الثاني للدستور المقترح الذي تعدّه اللجنة الدستورية لبوغانفيل. وتعد هذه اللجنة حالياً مشروعها الثالث والنهائي إضافة إلى تقريرها. وستعرض هذه الوثائق على الجمعية التأسيسية لبوغانفيل لتنظر فيها وتعتمدها بعد التشاور مع الحكومة الوطنية؛ ثم ستقدمها إلى المجلس التنفيذي الوطني ليقرّها وفقاً لدستور بابوا غينيا الجديدة (بصيغته المعدلة بموجب التعديل الدستوري رقم ٢٣ - ”حكومة بوغانفيل والاستفتاء المتعلق بها“، الذي يجعل اتفاق بوغانفيل للسلام نافذاً من الناحية القانونية).

وقد أُتخذت الترتيبات لانعقاد الجمعية التأسيسية لبوغانفيل بمجرد أن تنهي اللجنة الدستورية لبوغانفيل عملها.

وقد تم بدقة تحديد الوقت المسموح خلاله للمجلس التنفيذي الوطني باستعراض المشروع المقدم من الجمعية التأسيسية لبوغانفيل لإقراره وفقا لدستور بابوا غينيا الجديدة (الدستور، المادة ٢٨٥).

وإذا ما أخذت اللجنة الدستورية لبوغانفيل والجمعية التأسيسية لبوغانفيل في الاعتبار شواغل الحكومة الوطنية بشأن مطابقة عدد قليل من الأحكام المقترحة في دستور بوغانفيل للدستور الوطني، سيكون بالإمكان حينئذ لعملية وضع الصيغة النهائية لدستور بوغانفيل وإدخاله حيز النفاذ أن تمضي قدما بالسرعة المرجوة.

وبمجرد أن تُعرف الأحكام التي تنظم أهلية التسجيل للتصويت والترشيح، وتشكيل الهيئتين التشريعية والتنفيذية المقترحتين، ويُعرف عدد الناخبين، ستمضي الاستعدادات لتنظيم الانتخابات المتعلقة بحكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي بسرعة أكبر. وهذا الحكم، الفريد من نوعه ربما في العالم، يعطي البعثة المسؤولية عن تلبية طلب أي من الأطراف ولكي تقرر ما إذا كانت الظروف المتعلقة بتنفيذ الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة "تهيئ حالة تسمح بإجراء الانتخابات"، أو إذا كان من الضروري إرجاء الانتخابات المتعلقة بحكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي - وإذا كان الأمر كذلك، إلى متى يتم إرجاؤها.

وفي هذا الصدد، تلاحظ بابوا غينيا الجديدة أن البيان الذي أدلى به مدير البعثة، تور ستينبوك، للمقاتلين السابقين ومفاده أنه ما لم تُدمر الأسلحة التي تم وضعها في حاويات، فإن البعثة ستجد "صعوبات همة في السماح بتنظيم الانتخابات" إذا اقتضى الأمر إحالة المسألة إلى البعثة، كما نص على ذلك اتفاق بوغانفيل للسلام.

وتنوي الأطراف جميعها إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

وتدرك الحكومة الحاجة إلى حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنظيم هذه الانتخابات.

وفي وقت يلزم فيه التحلي بضبط النفس في كل مجال من مجالات أنشطة الحكومة، ما زالت الحكومة الوطنية تعتبر عملية بوغانفيل للسلام إحدى الأولويات الوطنية، وتلتزم التزاما راسخا ببذل قصارى الجهود من أجل حشد الموارد اللازمة وتشجيع الأطراف الأخرى على التعاون في سبيل بلوغ هذا الهدف الطموح.

(هـ) المكاتب الأخرى

ما فتئت البعثة تساعد على توعية الجمهور بالخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة والأوجه الأخرى لعملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، وتشجيع ودعم المشاورات والتعاون بين الأطراف.

وفي الوقت ذاته، يتواصل أيضا تقدم الجوانب الأخرى في بناء السلام على الصعيد العملي. وهي تشمل حفظ النظام واستعادة الجوانب الأخرى للسلطة المدنية (الحاكم والإصلاحات)، و (إعادة) بناء الهياكل الأساسية، ومشاريع أخرى موجهة نحو إتاحة فرص أفضل للناس في بوغانفيل.

وما انفك عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى جانب منظمات أخرى مانحة للمعونة وغير حكومية، يقدم مساعدات هامة تود بابوا غينيا الجديدة أن تعرب، باسم جميع الأطراف، عن تقديرها البالغ لها. ويشمل هذا ما يُقدم من مساعدة برعاية الأمم المتحدة في ما تبقى من "المنطقة الممنوعة".

وهكذا تمضي قدما عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. ومع أنه ما زالت ثمة تحديات ينبغي مواجهتها وتجاوزها، ولم يكن تقدم عملية السلام دائما بالقدر المأمول وبالسرعة المرجوة، فإن هذا التقدم كان مطردا (إذ أنه لم تحدث أي انتكاسات لا رجعة منها). وقد كان مفتاح التقدم النهج التشاركي المنطلق من القاعدة الذي جرت على أساسه عملية التخلص من الأسلحة وأعمال وضع دستور بوغانفيل المقترح. ويكتسي الدعم الذي تقدمه البعثة أهمية حاسمة لاستمرار هذا النجاح.

ومن هذا المنطلق، يشرفني أن أطلب إلى سعادتك وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على مواصلة البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه وإلى أن تنجز مهمتها المتفق عليها حينما تُنتخب حكومة بوغانفيل التي تتمتع بالاستقلال الذاتي.

(توقيع) معالي السيد رابي نماليو

الوزير